

الفصل الثامن النقد الباطني السلبي

تمهيد في أهميته - بعض القواعد - طرق التثبت من صدق المؤلف وبعده ومن عدم انخداعه ووقوعه في الخطأ - عوامل الكذب - عوامل الانخداع والويع في الخطأ - المصادر الثانوية - الأساطير - بعض الحالات التي يصعب الكذب أو الخطأ بشأنها - اثبتت من الروايات عند علماء المسلمين - بعض آراء الغزالي وابن الصلاح - بعض آراء ابن خلدون .

إن ما عرفناه عن التحليل والنقد الباطني التفسيري الإيجابي ، يصل بالباحث في التاريخ إلى أن يدرك الآراء التي دوتها كاتب الأصل التاريخي ، ويعرف تصوّره للوقائع التاريخية . ولكن ذلك وحده لا يعطى الباحث المعلومات المباشرة والضرورية عن الوقائع التاريخية ذاتها . وحتى إذا كان كاتب الأصل التاريخي قد شهد الحوادث بنفسه ، فإن كتابته تدل فقط على مدى فهمه لتلك الحوادث ، وطريقة تعبيره عنها ، ولا توضح في أغلب الأحوال كيف شهدها . ولا تُظهر كيف حدثت تلك الوقائع فعلا . وكذلك فإن ما يُدونه كاتب الأصل التاريخي لا يأتي دائماً مطابقاً لما عرفه أو اعتقده . فمن المحتمل أنه ارتكب الكذب ، ومن الجائز أن ما اعتقده لا يكون دائماً هو ما حدث فعلا ، لأنه من الممكن ارتكابه للخطأ . أو انخداعه في تكوين اعتقاده أو في جمع معلوماته . وفي أحوال كثيرة يميل الباحث في التاريخ إلى تصديق كل المعلومات الواردة في أصل تاريخي ما ، ولكن هذا معناه أن كل مدوّني الأصول التاريخية لم يكذبوا على الإطلاق ، ولم يُخدعوا أبداً ، ولم تخف عنهم خافية . ولم يرتكبوا الخطأ في جمع معلوماتهم . وهذا شيء غير صحيح .

وإن تعارض المعلومات الواردة في الأصول التاريخية عن موضوع معين ، يجعل من الواجب على الباحث في التاريخ أن يُمحّص هذه المعلومات لكي يحاول الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو إلى ما يقرب منها . ويلزم الباحث الشك فيما لديه من الأقوال المتعارضة ، ودراستها . والاعتراف بإمكان وجود الكذب والخطأ فيها ، بصورة

أو بأخرى . فالنقد الباطني السلبي عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها ، بقدر المستطاع . ونظراً لصعوبة النقد الباطني السلبي فإن بعض الباحثين لم يعنوا به عنايتهم بالنقد الباطني التفسيري الإيجابي ، واكتفوا بأن يعرفوا هل كان كاتب الأصل التاريخي معاصراً للحوادث التي كتب عنها ، وهل كان شاهد عيان صادقاً في رواية ما اعتقد أو ما تصوّر حدوثه ؟

وعلى كل حال فإن هذا القدر من النقد أفضل من لا شيء . وقد أفاد من غير شك في دراسة التاريخ وكتابه . ولكن ينبغي تطبيق النقد الباطني السلبي بطريقة أدق وأعمق . فعلى الباحث في التاريخ أن يجعل قدراً كبيراً من الشك كقطعة البدء في بحثه . وكل المعلومات التي لم تثبت صحتها ينبغي أن ينظر إليها بروح من الشك ، حتى يمكن الوصول إلى الأدلة التي تثبت صحتها . ولا يملك الباحث حق اعتبار هذه المعلومات صحيحة دون أن تتوفر لديه الأدلة الكافية التي تثبت له ذلك .

والاتجاه العام الذي يحدث في أحوال كثيرة ، هو أن الباحث في التاريخ ينقد الأصل التاريخي كوحدة عامة ، ويقسم الأصول التاريخية قسمين ، أصول موثوق بصحتها ، وأصول غير موثوق بصحتها . والأصول التي تُعدّ صحيحة كوحدة عامة تُقبل كل معلوماتها على أنها حقائق مسلمة بصحتها . ولا يخامر الباحث الشك في جزء منها ، والعكس بالنسبة للأصول التي يتقرر أنها ليست أهلاً للثقة بها . وأحياناً قد يقنع الباحث بإثبات صحة الأصل التاريخي وبالتأكد من أنه غير مزيف ، ولكن ذلك لا يعني حتماً صحة كل ما أورده من المعلومات . فينبغي على الباحث أن يقاوم هذا الاتجاه الطبيعي عند دراسة الأصول التاريخية ونقدها ، إذ أنها تحتوي بالضرورة على معلومات متعددة متنوعة ، قد يكون بعضها صحيحاً . وقد يكون بعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو عن غير عمد . وعلى ذلك فلا تكفي دراسة معلومات الأصل التاريخي كوحدة عامة ، ولا الاقتصار على التأكد من أنه غير مزيف ، بل ينبغي أن تُدرس كل رواية أو حادث أو تفصيل به على حدة . وليس النقد الباطني السلبي بالأمر المستطاع بغير هذا التثبت الدقيق .

ويمكننا إذن أن نستخلص مما سبق أن النقد الباطني السلبي يؤدي إلى قاعدتين :

١ - الإثبات العلمي لأية حقيقة تاريخية ، لا يمكن أن يتم عن طريق شهود

العيان فقط . بل ينبغي أن تتوافر لدى الباحث في التاريخ الأدلة التي تثبت صحة تلك الحقيقة . وفي بعض الأحوال تُعدُّ أقوال مؤلف بعينه أقوالاً صحيحة ، ولكن لا يمكن أن يتخذ ذلك كقاعدة عامة .

٢ - لا يجوز أن يُنقد الأصل التاريخي في هذه المرحلة كوحدة عامة ، بل ينبغي أن تُنقد جزئياته وتفصيلاته وحوادثه المفردة واحدة بعد أخرى . فنجد مثلاً أن جملة واحدة قد تحتوى على عدة حوادث مرتبطة بعضها ببعض ، كما في حالة عقد بيع . الذى يقتضى من الباحث أن يبحث الزمان والمكان ، والبائع والشارى ، وموضوع البيع والشراء ، والثمن ، وشروط البيع . . . فهذا المثال الصغير يبين أن النقد الباطنى السلبي يتطلب عدة عمليات ، ويستلزم جهداً وصبراً ، ولكنه يصبح عملاً مألوفاً بالتمرين والتدريب العملى .

ويمكن أن تعرض مسألة النقد الباطنى السلبي على النحو الآتى : قد يظن الباحث في التاريخ إمكان الحكم على مؤلف الأصل التاريخي ، الذى لا يُعرف في الغالب شيء عن طريقة تدوينه لما كتب . وتميز صدقه من كذبه ، بمجرد النظرة العاجلة . اعتماداً على ما يسمى بطابع الصدق . ولكنه كثيراً ما يضل طريق البحث العلمى إذا اقتصر على ذلك . إذ أن طابع الصدق مظهر لا يُعتمد به ولا يُعمول عليه دائماً . فقد يكون كلام خطيب أو ممثل أو شخص اعتاد الكذب - محتوياً على طابع الصدق - وما أكثر ذلك في الحياة اليومية لبعض الناس - ومع ذلك فلا يكون ذلك الكلام صحيحاً بالمرّة . فلهجة الصدق لا تدل وحدها على الصدق . بل قد تدل أحياناً على المهارة في الخداع والتضليل ، وكثرة التفاصيل لا تدل حتماً على صحة الوقائع التى تُساق من أجل التضليل لتحقيق هدف أو غاية معينة .

وترتبط قيمة كل أصل تاريخي بالظروف التى تمت خلالها سلسلة العمليات العقلية التى انتهت إلى تدوينه ووصوله إلى الباحث في التاريخ . ولا واجب لنقد الباطنى السلبي غير نقد هذه الظروف وتمحيصها . ولا شك أنه من غير الممكن استعادة كل الظروف والعمليات التى تمّ خلالها تدوين الأصل التاريخي ، ولكن يمكن استعادة جزء منها على الأقل ، ويمكن إلى حد كبير معرفة هل قام بها المؤلف

بطريقة سليمة أم لا .

وإن التعرف على شخصية المؤلف - وهو ما أشرنا إليه من قبل - ليدلنا على بعض الظروف التي كُتِب خلالها الأصل التاريخي . ومعرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته ومستواه ، يساعدنا في الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ أو الانخداع أو الصدق أو الصواب ، حينما نتبَّع ما يمكن تتبعه من العمليات العقلية والظروف التي ارتبطت بكتابة الأصل التاريخي .

ويورد الأستاذ شارل لانجلوا مجموعتين من الأسئلة ، يحسن بالباحث أن يجيب عنها بقدر المستطاع ، ويدرس في ضوءها الأصل التاريخي كوحدة عامة ، كما يدرس تفصيل كل حادث فيه على حدة * . وهاتان المجموعتان من الأسئلة متعلقتان بمجموعتين من العمليات العقلية اللتين أدتا إلى كتابة الأصل التاريخي . وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ناحيتين من النقد الباطني السلبي :

أولاً : التثبت من صدق المؤلف وعدالته ، وهل كذب أم لم يكذب .

وثانياً : التثبت من صدق المعلومات التي أوردتها ومبلغ دقتها ، وهل أخطأ المؤلف وهل خُدع بشأنها أم لم يُخطئ ولم يُخدع .

وأسئلة المجموعة الأولى تساعد على معرفة أسباب الشك في صدق أقوال المؤلف ، وفي الغالب تصل إلى معرفة هل وُجد المؤلف في ظروف حملته على الكذب ، وما هي هذه الظروف ، سواء أكان منها بعض ما يتعلق بسياق الأصل التاريخي في جملته أم في تفاصيله .

وهناك هذه المجموعة الأولى من الأسئلة :

١ - قد يكذب المؤلف طمعاً في أن ينال فائدة شخصية ، فيعمد بالكذب إلى خداع القارئ لكي يسوقه إلى استنتاج خاص ، أو لكي يحمل على القيام بعمل معين . فيعطى عن عمد معلومات كاذبة مختلفة ، أو يقدم معلومات معروضة بأسلوب خاص ، ويخالف الحقيقة مخالفة جزئية أو مخالفة تامة . واشد الكذب أثراً في النفس ما احتوى على عنصر كبير من الحقيقة ، واحتوى أيضاً على تدليل وتغيير

وعرض بأسلوب خاص . ونحن نصادف أمثلة على ذلك في الحياة اليومية لبعض الناس ، ولكننا ننسى ذلك عند دراسة الأصول التاريخية . وعلى ذلك فينبغي على الباحث في التاريخ أن يسائل نفسه ماذا يمكن أن يكون غرض المؤلف من تدوين الأصل التاريخي كوحدة عامة ، وماذا يمكن أن يكون هدفه من تدوين جزئياته المعنية ، وما مصلحته الشخصية – إن كانت له مصلحة ؟

٢ – هل وُجد كاتب الأصل التاريخي في مركز اضطره إلى الكذب ومخالفة الحقيقة ؟ وهل وُجدت ظروف فوق طاقته اضطرت له إلى ذلك ؟ توجد حالات كثيرة من هذا النوع في الأوراق والوثائق الرسمية التي قد تحاول أن تنمشى مع القواعد النظرية أو العرف المتبع ، ولكنها تخالف الظروف الواقعة بدرجات متفاوتة . فقد يضطر كاتب الوثيقة التاريخية إلى تقرير أن الظروف كانت طبيعية في يوم معين بغض النظر عن الواقع التاريخي ، وبذلك يسجل معلومات كاذبة . وقد تضطر بعض الظروف السياسية أو الحربية أو الوطنية إلى عدم ذكر الحقائق كلها في زمن معين ، فيكتفي المسؤولون بذكر جزء منها ، أو قد يذكرون وقائع مخالفة للحقيقة بدرجات متفاوتة ، في سبيل المصلحة العامة أو الخاصة . وربما تسكت الوثائق الرسمية أو الصحف أو الكتابات في زمن ما ، عن تناول مسألة أو حادثة معينة ، لسبب أو لآخر ، ولكن ذلك لا يعني أنها لم تشغل الناس أو أنها لم تحدث أصلاً . وتوجد مخالفات للحقيقة تتعلق بمسائل متعددة ، مثل تحديد اليوم والساعة والمكان وعدد الحاضرين في اجتماع ما وأسمائهم . ومحاضر جلسات المجالس النيابية مثلاً ، لا تحوى دائماً كل ما يدور فعلاً في أثناء انعقاد جلساتها . وبهذا لا تكون الوثيقة الرسمية صحيحة دائماً مجرد كونها رسمية ، تبعاً للظروف والعوامل التي اقتضت ذلك .

٣ – قد يكره كاتب الأصل التاريخي أو قد يميل إلى أسرة أو إلى حزب أو إلى طبقة اجتماعية خاصة أو إلى شعب أو دولة أو مدينة معينة ، وقد يكون من أنصار مذهب سياسي أو ديني أو فلسفي أو اقتصادي معين – فهل أعطى هذا الكاتب معلومات خاطئة أو محرفة أو كاذبة لكي يخدم مصلحة دولة أو شعب أو حزب أو مذهب أو شخص معين ؟ وهل كتب بطريقة تُظهر الجهة التي يميل إليها في مظهر ملامحهم ومعارضيتهم في وضع غير ملائم ؟ ولا ريب أن الجماعات المختلفة

قد تتعارض مصالحتها في أحوال كثيرة ، فينبغي على الباحث في التاريخ أن يكشف أى هذه الجماعات كانت تهم المؤلف ، ولأياها كان يعمل ويكتب - إن كان قد فعل ذلك .

٤ - قد يخالف كاتب الأصل التاريخي الحقيقة التاريخية ، بسبب غروره الشخصي أو غرور الجماعة أو الناحية التي ينتسب إليها ، والتي تهمه مصلحتها ، فيورد معلومات معينة لكي يحمل القارئ على الاعتقاد بأنه والطائفة التي ينتمي إليها أشخاص يستحقون التقدير والإعجاب . فينبغي على الباحث في التاريخ أن يبحث : ألم تُكتب المعلومات المائلة أمامه تحت تأثير هذا الغرور الإنساني أياً كان نوعه والدافع إليه ؟ وينبغي أن يلاحظ أن غرور الكاتب أو غرور العصر الذي عاش فيه لا يشابه تماماً غرور العصور الأخرى . فينبغي التعرف إلى ناحية الغرور الخاصة عند مؤلف الأصل التاريخي . فن الجائز أنه قال كذباً لكي ينسب لنفسه أو لطائفته أعمالاً مجيدة ، قد تعدت في عصر آخر أعمالاً سائئة . فشارل التاسع مثلاً افتخر كذباً بأنه دبر مذبحه سان بارتولوميو في فرنسا في سنة ١٥٧٢ . ومن طبيعة أغلب البشر ، الثابتة في جوهرها وإن تغيرت في صورها وأشكالها ، الميل إلى الظهور والاعتزاز بالنفس وحب السيطرة ، فينبغي على الباحث في التاريخ ألا يثق دائماً بالأقوال التي تضفي مظهر الأهمية والنفوذ على كاتب الأصل التاريخي أو على الجماعة التي تعنيه أو التي ينتمي إليها .

٥ - ومن الجائز أن كاتب الأصل التاريخي قصد إرضاء الجمهور أو مداراته ، أو على الأقل تعمد عدم إزعاج الرأي العام ، فيورد أخباراً وآراء تناسب ذوق الجمهور ورغبته . حتى لو لم يقتنع هو نفسه بصحتها . وفي حياتنا اليومية يتودد بعض الناس إلى بعض ، ويُضمنون رسائلهم عبارات التحية والإخلاص ، مع أنها قد تكون غير صحيحة . وتكون مجرد عادة أو مجاملة أو خداع أو نفاق . ولكن الباحث في التاريخ ينسى ذلك كله عند نقد الأصول التاريخية . فعلى الباحث أن يعرف هل حاول كاتب الأصل التاريخي أن يفعل ذلك ، وما هي العوامل التي دفعته إلى هذا السبيل ؟

ومن الأمثلة على ذلك أن الناس اعتقدوا زمناً طويلاً في تواضع رجال الدين منج البحث التاريخي

دائماً في أثناء العصور الوسطى ، لإبدائهم يوم اختياريهم لوظائفهم نوعاً من الرفض وادعاء العجز ، وإعلانهم أنهم غير جديرين بالمراكز التي سيشغلونها . ولكن من الثابت في أحوال كثيرة أن هذا الرفض كان مفتعلاً وغير صادر عن شعور صادق ، بل صدر جرياً على العادة أو العرف . وكذلك لا تدل أوراق بعض الكبراء ووثائقهم الشخصية على صدق تقواهم وصلاحتهم مثلاً ، فقد يدوتون في تلك الأوراق ما لم يقوموا به فعلاً أو ما قاموا بتنقيضه .

٦ - قد يكتب كاتب الأصل التاريخي بأسلوب أدبي لإرضاء ذوق الجمهور ، فيغيّر الوقائع ويكيفها بما يناسب ذلك الأسلوب الأدبي على حساب الحقيقة التاريخية ، فيعبث بالألفاظ ، ويقدم ويؤخر ، ويزيد ويبالغ ، لكي يكتب كتابة أدبية فنية . ويضيف الأسلوب الخطابي مثلاً صفات وأعمالاً ومواقف نبيلة . ويحتوى على مبالغات ومخالفات للحقيقة . وكلما كان التعبير جميلاً من الوجهة الفنية وجب على الباحث أن يأخذ الحذر ويتشكك في صحة المعلومات الواردة . ويُعدّ هذا النوع من الكتابة خطراً أيضاً لأن وفرة التفاصيل الواردة في ثناياه ربما تخدع القارئ ، وتعطي صورة الصدق ، ويمكن أن تسمى « أصدق من الصدق » ، ولكنها ليست الصدق نفسه . فعلى الباحث أن يعرف الأسلوب المثالي لكاتب الأصل التاريخي أو لعصره حتى يكون على علم بالألفاظ والجمل والأساليب التي ترد . لموافقة ذلك الأسلوب الأدبي المعين . ويكتب هذا النوع من الكتابة المؤرخون الفنانون مثل كتابات الإيطاليين في عصر النهضة . ولكن هذه الكتابة الأدبية لا تجد سبيلها في الغالب إلى دور الأرشيف الرسمية . على أن هذا لا يمنع من وجود بعض المؤرخين الموهوبين الذين يكتبون بأسلوب أدبي فني جميل ، ولكنهم في الوقت نفسه لا يحيدون عن الحقائق التاريخية التي يتوصلون إليها .

ثم تأتي المجموعة الثانية من الأسئلة التي يرى الأستاذ شارل لانجلوا وجوب التدرّج بها لمعرفة دقة المعلومات الواردة في الأصل التاريخي . فهل قصد كاتب الأصل التاريخي أن يقول الصدق ، ولكنه وجد في ظروف اضطرته إلى الوقوع في الخطأ دون أن يفتن إلى ذلك ؟ فينبغي على الباحث أن يسعى إلى الكشف عن هذه الظروف بالنسبة للأصل التاريخي كوحدة عامة وبالنسبة لجزئياته .

وهالك هذه المجموعة الثانية من الأسئلة :

١ - هل تمتع الراوي أو كاتب الأصل التاريخي بحواس سليمة وبعقل سليم ، فاستطاع أن يعطى معلومات صحيحة عما شهده وسمعه بنفسه ؟ فن البديهي أن الشخص الضعيف البصر أو المصاب بعمى الألوان أو الأصم ، لا يستطيع أن يصف الحوادث على حقيقتها ، مهما كان صادق الرغبة في قول الصدق وتصوير الوقائع التاريخية على حقيقتها . ومن البديهي كذلك أن يكون الراوي أو الكاتب صاحب ذكاء وقوة عقلية تبيح له إدراك ما يحيط به من الظروف دون أن تخدعه الظواهر والمؤثرات السطحية . والعين لا تستطيع أن تتجاوز في رؤية الأشياء أكثر من قوتها على الإبصار ، والعقل لا يدرك أكثر مما تستطيع أن تنفذ إليه بصيرته خلال الأحداث . والآلىّ مثلا يمكنه أن يصف دقائق الآلات خيراً من غيره ، والجندی يمكنه أن يصف شيئاً من المعركة خيراً من المدنيّ ، إذ أن العقل الإنساني لا يتأثر ولا يأخذ إلا الأمور التي تهمة وتثير نواحي كامنة في نفسه بحسب الظروف . ولا ريب أن عقلية الكاتب تحدّد نوع الحوادث والتفصيلات التي يختارها والتي يمكنه أن يُحسن الكتابة عنها .

وقد يحول دون وصف الكاتب الحادث على حقيقته بعض عوامل لا شعورية ، مثل التحيز أو التعصب أو التحامل أو الوهم والتخيل ، وفهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوره . أو شروء الذهن ، مما يفوت عليه ملاحظة بعض التفاصيل . وليس من السهل دائماً معرفة أى هذه العوامل هو السبب المباشر لعدم الدقة في ملاحظة كاتب الأصل . على أنه من الميسور أن نعرف أنه معرض لهذا النوع من الخطأ في الملاحظة ، بطريق المقارنة أو عن طريق معلومات مستمدة من مصادر أخرى . وحالة التحيز مثلا معرفتها أسهل من معرفة الحالات الأخرى . والبحث في هذه الناحية يشبه البحث عن العوامل التي تحمل كاتب الأصل التاريخي على الكذب ، كالغرور والحب والكره والحقد والمصلحة . فقد تكون هذه العوامل ذاتها سبباً للتحيز الذي يعمل على تغيير الحقائق وتلوينها ؛ بطريقة لا شعورية .

٢ - هل تمتع الراوي أو كاتب الأصل التاريخي بجميع الشروط الواجب توفرها

حتى تتحقق المشاهدة العلمية ؟ فن الجائز أن الكاتب وُجد في مكان لا يناسب الملاحظة الصحيحة . ومن شروط حسن الملاحظة أن يوجد الكاتب أو المؤلف في مكان يرى منه تماماً ما يحدث إذا كان شاهد عيان . وبقدر ما لا تكون له مصلحة فيما شهده ، ولا رغبة في الحصول على نتيجة خاصة ، ولا فكرة سابقة عنها ، وبقدر مسارعته إلى تسجيل ما شهده ، حتى لا يتعرض لعوامل النسيان - بقدر ما يتوفر له ذلك كله تكون كتابته أقرب إلى الحقيقة . ومن العبث التساؤل هل وُجدت عوامل أدت إلى عدم دقة الكاتب أو الراوى في ملاحظة ما شهده كله أو بعضه . فهذه العوامل موجودة دائماً ، وهي ما يتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية . فينبغي على الباحث في التاريخ أن يحاول بقدر المستطاع التعرف على الأسباب التي أدت إلى وقوع كاتب الأصل التاريخي في الخطأ غير المتعمد . ومثلاً في حالة (سكرتير) يكتب محضراً لجلسة إحدى الهيئات - هل كان انتباهه مركزاً دائماً على كل ما دار في الجلسة من المناقشات ؟ ألم يغفل عن تتبع بعض التفاصيل لأنها لم تكن تعنيه أو لأن شاغلاً خاصاً شغله عن تتبعها ؟ وهل أعوزته القدرة على فهم بعض الآراء التي سمعها ؟ وهل طُلب إليه ألا يسجل بعض ما دار فيها لمصلحة عامة أم خاصة ؟ ثم متى دون ما سمعه وما رآه ، أثنى أثناء الجلسة أم بعدما ؟

٣ - قد يورد الكاتب حوادث كان من الممكن ملاحظتها بنفسه ولكنه لم يفعل ذلك . وبسبب الإهمال أو لظرف قهري يورد تفاصيل سمع بها أو تخيلها ، وهي غير صحيحة جزئياً أو كلياً . ولا ريب أن هذا مصدر شائع للأخطاء . ومن هذا النوع مثلاً إجابات بعض أصحاب النفوذ عن أسئلة توجه إليهم أو تفاصيل لحفلات واجتماعات عامة . وأحياناً يكتب وصف حفلة أو اجتماع ما من البرنامج الرسمي أو من المحضر ، وون حضور تلك الحفلة أو ذلك الاجتماع ، والمحضر ذاته قد يكتبه شخص لم يشهد الاجتماع أصلاً !

٤ - قد يروى الحادث التاريخي بطريقة توضح أنه لم يدون طبقاً للملاحظة الشخصية لأن طبيعته لا تلائم ذلك . فقد يكون حادثاً خبيثاً أو سرّاً شخصياً أو قد يكون حقيقة عامة تتعلق بجماعة ما ، أو منطبقة على مساحة ممتدة أو على

عصر طويل ، وذلك مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة ، أو قد يكون حكماً على رجل أو جماعة أو تقليد أو حادثٍ ما . ففي هذه الحالات يجد الباحث في التاريخ طائفة من المعلومات التي لم يحصل عليها راويها بطريق مباشر . إذ اعتمد في تدوينها على مادة غيره ، ووصل إلى معلوماته عن طريق المنطق والاستنتاج . فإلى أي حد توفرت المادة الكافية لدى ذلك الراوي أو الكاتب ؟ وهل كان دقيقاً في استخدامها ؟

يمكن التثبت من بعض ما أشرنا إليه ، وبصور متفاوتة ، بدراسة مؤلفات ذلك الكاتب . إن وُجدت . وفي الغالب يمكننا أن نحكم على عقليته ونقيس طريقته ومادته ، وبذلك نصل إلى معرفة أشياء عن الأصل التاريخي الذي تركه ، ونبين هل كان قادراً على التدليل والتجريد والتعميم ؟ وما الأخطاء التي وقع فيها ؟ فمن المحتمل أن يكون ذلك الكاتب قد سجل معلوماته بناء على الافتراض أو التقدير العام فقط ، كما في الحالة التي يقدّر فيها عدد الجيوش أو القتلى أو عدد المفقودين في المعارك . ومن المحتمل كذلك أن يكون الكاتب قد جعل ما هو صحيح بالنسبة لناحية خاصة أو لمنطقة معينة ، يمتدّ حتى يشمل شعباً بأسره أو عصرًا بطوله . فتكون كتابته تعميماً لا ينطبق على الواقع ولا يغطي كل الحقائق التاريخية .

٥ - وثمة صعوبة أخرى تواجه كاتب الأصل التاريخي والباحث في التاريخ على السواء . فعلى الرغم من ذكاء الكاتب وعدله وتثبته من الأخبار والمعلومات ، وعلى الرغم من عدم انخداعه وبعده عن أسباب التحيز والهووى . وعلى الرغم من رغبته الصادقة في قول الصدق والتعبير عن الحقيقة ، فإن ما يكتبه لا يدل حتماً على أنه قد طابق ما رغب في التعبير عنه . وذلك لأن الأمر يتطلب دقة خاصة ومملكة أو موهبة تساعد على تدوين الكتابة التاريخية ، بما يجعلها أقرب ما تكون مطابقة للحقيقة التاريخية . فكاتب الأصل التاريخي ينبغي أن يكتب بلغة دقيقة تعبر عما شهده بنفسه أو ما عرفه ، أو ما استخلصه ، بحيث يؤثر في ذهن القارئ وينقل إليه ما أحسه وما عرفه عن ذلك الحادث التاريخي المعين ، وتجعله يدرك الأفكار التي قامت في ذهنه هو عنه . وهذه الدقة في التعبير ليست أمراً سهلاً كما يتصور بعض الناس ، إذ كثيراً ما تعجز اللغة عن وصف الحوادث وعن أداء المعاني وعن التعبير عما يجيش بالصدور .

وأحياناً يُضطر الباحث في التاريخ إلى وضع احتمالات مختلفة لفهم ما قصده كاتب الأصل التاريخي ، ويضطر إلى أن يخال على ذلك بالتفكير والتأمل ، وببذل جهداً كبيراً لحمل هذه النصوص الصامتة على التعبير عما جال بنفس الكاتب من الأفكار والمعاني ، ويحاول الباحث في التاريخ الذهاب إلى لقاء كاتب الأصل التاريخي والتغلغل في أعماق التاريخ ، إذا ما عاق وصول الكاتب إليه بما دونه من المعلومات ، عجز اللغة ، وانطماس الآثار ، وعوامل النسيان ، ومصالح الأشخاص ، وظروف الحياة ، كل هاتيك العوامل والمؤثرات التي تعمل عملها الفعّال لكي تحجب الصدق وتبعد الحقائق الخالصة عن الوصول إلى الباحث في التاريخ .

وتبقى بعض مسائل أخرى جديرة بالذكر . فالباحث في التاريخ مضطر في أحوال كثيرة إلى الاعتماد على المصادر الثانوية ، وذلك لضيق الأصول الأولى ، أو لأن المصادر الأولى ذاتها قد تحتوي على روايات أولية مختلطة بروايات وأخبار ثانوية مأخوذة عن الغير . ومثلاً في حالة القائد الذي يصف معركة حربية ، نجد أنه لا يذكر مشاهداته الشخصية فقط ، بل لابد من أن يضيف إليها مشاهدات جنوده وضباطه ومعلوماتهم ، لأنه لا يمكنه أن يرى بنفسه كل تطورات المعركة . فكلامه عن المعركة يكون مصدراً أولياً فيما اعتمد فيه على مشاهداته الشخصية ، ويكون مصدراً ثانوياً فيما أخذه عن جنوده وضباطه .

وعند نقد أحد المصادر الثانوية لا تكفي معرفة الظروف التي أحاطت بتدوين كاتب الأصل التاريخي معلوماته ، لأنه في هذه الحالة يكون ناقلاً لمشاهدات غيره وأقواله ، ويكون الكاتب أو المؤلف الحقيقي هو الشخص أو المصدر الذي أمده بالمعلومات الماثلة أمام الباحث في التاريخ . فعلى هذا الباحث أن يحاول نقد هذا المصدر الحقيقي وأن يتبع بقدر المستطاع سلسلة الرواة أو الكتّاب حتى يصل إلى الراوي أو الكاتب الأول ، إذا أمكن ذلك ، وعليه أن يحاول أن يعرف هل كان شاهد عيان عدلاً دقيقاً في ملاحظاته أميناً في الإدلاء بها أو في تدوينها ؟

ومن البديهي أنه لا يمكن الوصول أحياناً إلى ذلك الكاتب الأول ، وكثيراً ما يجد الباحث في التاريخ أصولاً لا يستطيع التعرف على مؤلفها وإثبات شخصيتهم ، أو يعرف المؤلف للذي كتب الأصل المائل أمامه ، ولكنه لا يستطيع التعرف على

المصادر التي استقى منها معلوماته كلها أو بعضها - وكما مرّ بنا ذلك في موضع سابق . ومهمة النقد الباطني السلبى - كما رأينا - هى محاولة استرجاع ما يمكن استرجاعه من العمليات التي كتب كاتب الأصل التاريخي خلالها ما كتب . وفي الحالة التي لا يُعرف فيها الكاتب الحقيقى ، يحسن بالباحث فى التاريخ أن يدرس الأصل التاريخي بصفة عامة ، ويبحث هل يوجد مظهر عام يتفق فى كل المعلومات الواردة به . ويدل على أن بعضه أو كله مأخوذ عن أشخاص لهم آراء وميول وأهواء خاصة - إن كان الأمر كذلك ؟

وتتحدد قيمة المصادر الثانوية ، التي أخذها كاتب الأصل التاريخي عن غيره ولم يطلع عليها بنفسه ، بناء على مدى تقديمها للأصل الأول الذى اعتمدت عليه . والمصادر الثانوية ما هى إلا حلقة يأمل الباحث فى التاريخ الوصول عن طريقها إلى الأصل الأول . فينبغى على الباحث أن يجتهد فى أن يعرف بقدر المستطاع ، هل رُوعى فى اطراد النقل من مصدر لآخر حِفْظُ الأصل الأول على حاله ، أم أن ذلك قد أدخل عليه الإضافة أو التغيير أو التحريف - كما أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق - وهل أخذت هذه المعلومات التي وصلت إلى الباحث ، عن مصادر جاءت عن طريق الرواية الشفوية أم التدوين ؟

ويلاحظ أن الأساطير من أهم أنواع الروايات الشفوية ، وتكثر عند الجماعات الفطرية أو فى البيئات غير المثقفة ، مثل بعض القبائل أو سكان الريف أو الجند . ويوجد عصر أساطير فى تاريخ كل أمة مثل أساطير قدماء المصريين وأساطير الفرس والهنود واليونان والرومان والصقالبة والجرمان . . . وفى عهود الحضارة تستمر الأساطير الشعبية فيما يتعلق بالحوادث ذات التأثير فى أذهان الناس . وحينما تبدأ أمة من الأمم فى تدوين تاريخها لا تنتهى الروايات الشفوية ، بل تستمر ولكنها تبقى فى حيز ضيق . وتصبح مقصورة على وقائع لم تدون ، لأنها سرية بطبيعتها أو لأن أحداً لم يُعن بتدوينها ، وذلك مثل بعض التصرفات أو الأقوال الخاصة . أو بعض تفاصيل الحوادث التي أفلتت من سجل التاريخ . وعلى ذلك تنشأ النوادر أو القصص المسماة بأساطير الجماعات المتحضرة ، مثل الإشاعات والأوهام والتفسيرات الخاطئة لبعض الظواهر ، والحكايات التي تتركز حول بعض الشخصيات أو الحوادث .

وفي حياتنا اليومية تؤخذ الأقاويل على أنها حقائق - أو على الأقل - على أنها تحتوى على عنصر صغير أو كبير من الحقيقة ، بدعوى أنه لا دخان بغير نار ، وإن كان يُعدّ هذا أمراً غير منصف في بعض الأحيان. وصحيح أن الأقاويل والإشاعات ربما تحتوى على عنصر من الحقيقة ، ولكنها ليست الحقيقة ، إذ قد ينسج الخيال حولها ما شاء من الاستنتاج والتخريج بحسب الحالة العقلية والسيكولوجية لأولئك المتخيلين . وقد تكون هذه الإشاعات باطلة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق . وأحياناً قد يتعدّر التمييز بين عنصر الحقيقة وعنصر الخيال ، إذ قد يكون الخيال قريباً من الحقيقة بحيث يصعب التفرقة بينهما .

وما ينطبق على هذه الناحية في حياتنا اليومية ينطبق على حوادث التاريخ . إلا أنه من الجائز الحصول على بعض الحقيقة من أساطير الماضي ، ومن القصص الذى يبدو مستحيلاً وخارقاً للعادة . فيستطيع الباحث في التاريخ أن يدرس من خلال الأساطير بعض آراء الشعوب وعقائدها وتقاليدها وروحها ، ولكنه لا يستطيع أن يبحث فيها عن حقائق محدّدة ثابتة .

ويلاحظ أيضاً أن الأصول التاريخية ، إلى جانب احتوائها على معلومات تحتل الخطأ أو الكذب ، فإنها تحتوى كذلك على معلومات من المستبعد أو ربما من المتعدّر الخطأ أو الكذب فيها . وهناك بعض الحالات التى من هذا النوع ، والتي ينبغى على الباحث في التاريخ أن يلاحظها ، وتلخص فيما يلى :

١ - هل المعلومات الواردة تعارض مصلحة كاتب الأصل التاريخى أو غروره أو عواطفه أو ذوقه الأدبى أو مصلحة الجماعة التى ينتمى إليها ؟ إذا عرف الباحث هذه النواحي الخاصة بكاتب الأصل ، توفّر احتمال كبير في صدق هذه المعلومات ، لأن الإنسان في العادة لا يذكر ما يعارضه أو يخالف مصلحته . ومع ذلك ينبغى الحذر ، إذ ربما يكتب أحد رجال أثينا ضد الأثينيين أو يطعن برؤسنتى ضد غيره من البرؤسنتى ، ومن الجائز أن تكون الأقوال أو المطاعن صحيحة . ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون الدافع إليها الرغبة في تشويه سمعة القوم أو الطائفة التى ينتمى إليها كاتب الأصل ، بناء على كسب مادية أو بحافز من ضغينة شخصية .

٢ - قد يكون الحادث من النوع الذى لا يُذكر إلا إذا كان صحيحاً في

الغالب . فثلاً لا يعلن رجل أنه شاهد أمراً مخالفاً لما هو مألوف لديه أو لما يتوقعه ، إلا إذا كانت ملاحظته قد حملته على أن يقبل ذلك . كما يحدث عندما يسافر إنسان إلى بلد لم يعرفه ولم يعرف قومه من قبل ، فيرى أشياء تفصيلية فيه وفي حياة أهله غريبةً وجديدةً عليه ، فيُدوّن عنها ما يلفت نظره ، والذي ربما لا يلاحظ بعض تفصيلاتها أهل ذلك البلد أنفسهم . وعلى هذا فالحدث أو الشيء الذي يبدو غير مألوف أو ربما يبدو غير معقول بالنسبة لرائيه ، والذي يُلقت نظره ويثير دهشته ، قد يكون صحيحاً . فينبغي على الباحث في التاريخ أن يسائل نفسه هل يخالف الحادث أو الوصف المروى آراء الكاتب أو عاداته ، وهل كان بالنسبة له ظاهرة من نوع غير مألوف ؟

٣ - قد يكون الحادث واضحاً ومعروفاً تماماً لعدد كبير من الناس . وهناك حقائق واضحة على نحو يجعل من الصعب الكذب أو الخطأ بشأنها . وينطبق هذا على المعلومات التي يمكن التثبت بسهولة من حقيقتها ، فلا تكون بعيدة في الزمان عن وقت كتابة الأصل التاريخي عنها ، أو تكون قد غطت عرصاً طويلاً وشملت مساحات واسعة ، وأصبحت معروفة بصورة واضحة ، حتى استطاع ملاحظتها عدد كبير من الناس . وذلك مثل بعض المعلومات المتعلقة بمدينة ما ، أو بمعركة خطيرة ، أو بقائد حربي ذائع الصيت ، أو بزعيم وطني كبير ، أو بفنان موهوب ، أو بشاعر عبقرى ، أو بعالم جليل ، أو بعادة أو تقليد أو نظام شاع لدى أقوام مختلفين واستمر أجيالاً متتالية . وأحياناً يكون للجمهور مصلحة خاصة في أن تتحقق حوادث معينة تتصل بمصلحته الوطنية ومجده القومي وتراثه الحضارى .

ففي مثل هذه الحالات ربما يكون الكذب أو الخطأ أو الانخداع قليلاً ، وبذلك تكون المعلومات الواردة بشأنها أقرب إلى التصديق . ولكن هذا لا يعنى أنها تكون صحيحة دائماً وأن الشك لا يرقى إليها . وذلك أنه على الرغم من احتمال الصدق بالنسبة للمعلومات السالفة الذكر فن الجائز - وأحياناً من المرجح - أن يكذب كاتب الأصل التاريخي أو يخطئ ، إذا كانت له أغراض ومصالح في الكذب أو أهواء تحجب عنه الوقائع ، فيجترئ على الحقيقة سعياً إلى تحقيق تلك المصالح ومجاراة تلك الأهواء .

٤- من الجائز أنه لم تكن لمدوّن الأصل التاريخي مصلحة قط ، في ذكر بعض المعلومات على غير حقيقتها ، كما في حالة بعض المسائل العامة أو النظم أو أخبار الشخصيات التي يذكرها كاتب الأصل عرضاً في سياق الحوادث . ولا يمكن أن تتكوّن المعلومات التاريخية من الأكاذيب وحدها . فقد يكذب الكاتب في بعض المسائل ولكنه لا يستطيع أن يكذب في كل ما يكتب . وهو مضطر إلى أن يحدد بعض الحوادث الصحيحة في مكان وزمان محددين ، وهو مضطر كذلك إلى أن يحيط أكاذيبه بإطار من الصدق . ومن مصلحته أن يمزج الصدق بالكذب ، حتى تكون أكاذيبه أبعد عن الكشف . فالباحث في التاريخ يمكنه أن يفيد بعنصر الصدق الذي يورده كاتب ذلك الأصل التاريخي لإخفاء أكاذيبه ، ويستطيع الاعتماد عليه كمصدر لحقائق تاريخية ثابتة ، إذ لم تكن له مصلحة في خداع الناس بشأن هذه الحقائق المعينة بالذات .

ولقد حضّ القرآن الكريم والنبي عليه الصلاة والسلام ، كما حضّ أئمة الإسلام وعلماء الحديث والأصول ، على وجوب الثبوت في قبول الأنباء والروايات والأحاديث . والإلمام بشيء مما وصل إليه الإسلام والاستئناس بآراء علماء المسلمين وطرقهم في الثبوت من الحقيقة ، أمر نافع في هذه الناحية من النقد التاريخي الباطني السلبى ، كما نوّه وأشاد بذلك الدكتور أسد رستم^(١) .
ولتعرض لبعض ما ورد في هذا الصدد .

ذكر القرآن الكريم في مواضع مختلفة منه ، وجوب الثبوت من الأنباء والشهادة ، فيقول في سورة الحجرات : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ، ويقول في سورة الطلاق : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فدلّ بذلك على أن خبر الفاسق يقتضى التبيين ، وأن شهادة غير العدل مردودة . وللنبي عليه الصلاة والسلام أحاديث منها : « من حدثت عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » . و « سيكون في آخر أمتي أناس يحدّثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم »^(٢) .

(١) رستم ، أسد : مصطلح اتّاريخ (المصدر المذكور) ص ١٠٠ - ١٢٣ .

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين : الجامع الصحيح . القاهرة ، =

والإمام الغزالي^(١)، مثلاً يقسم الخبر إلى ما يجب تصديقه وإلى ما يجب تكذيبه وإلى ما يجب التوقُّف فيه . فما يجب تصديقه هو ما أخبر عنه عدد التواتر ، وما أخبر به الله تعالى ، وأقوال الرسول ، وما أخبر عنه الأمة ، وكل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه أو رسوله ، وكل خبر صحَّ أنه ذكره المخبر بين يدي رسول الله وبمسمع منه ولم يكن غافلاً عنه فسكت عنه ، وكل خبر ذُكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه . وما يجب تكذيبه هو ما يُعلم خلافه بضرورة العقل والحسِّ والمشاهدة أو أخبار التواتر ، وما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وما صرَّح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ، وما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به . وما يجب التوقُّف فيه هو كل خبر لم يُعرف صدقه ولا كذبه^(٢) .

ويذكر الإمام الغزالي فيما يذكره في هذا الصدد أن «رواية بعض الخبر ممتعة عند أكثر مَنْ منع نقل الحديث بالمعنى ، ومن جوز النقل على المعنى جوز ذلك إن كان قد رواه مرة بتمامه . . . ونقل البعض تحريف وتلبيس . . . ونقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ . أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر والعام والأعم . فقد جوز له الشافعي^(٣) ،

= ١٣٢٩ هـ . ص ٩ . ولد مسلم في نيسابور في ٢٠٢ هـ . أو ٢٠٦ هـ . أي ٨١٧ أو ٨٢١ م وتوفى ودفن بقرب نيسابور في ٢٦١ هـ . أي ٨٧٥ م . ارتحل في سبيل جمع الحديث إلى بلاد العرب ومصر والعراق والشام . وتحرى أسانيده بطريقة علمية . وأخذ عن ابن حنبل .

(١) ينسب محمد بن محمد أبو حامد الغزالي إلى صناعة الغزل عند من يقول بتشديد الزاي ، أو إلى غرانة من قرى طوس لمن قال بالتخفيف . ولد وتوفى في الطابران قصبة طوس في خراسان . (٤٥١-٥٠٥ هـ . أي ١٠٥٩ - ١١١١ م .) رحل إلى أماكن عديدة مثل نيسابور وبغداد والحجاز والشام ومصر . اتصل في بغداد بنظام الملك الوزير السلجوقي وعلم في النظامية . وهو حجة الإسلام الفيلسوف المتصوف . قرب الفلسفة إلى الأفهام ، واعتمد على المعرفة والإلهام والإيمان في سبيل الوصول إلى الله . ومن مؤلفاته «إحياء علوم الدين» و«تهافت الفلاسفة» و«المتقن من الضلال» و«المستصن من علم الأصول» و«التبر المسبوك في نصيحة الملوك» .

(٢) الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصن من علم الأصول . القاهرة ، ١٣٢٢ هـ . ج ١ ص ١٤٠ - ١٤٤ .

(٣) الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ أي ٧٦٧ - ٨٢٠ م .) هو محمد بن إدريس بن العباس بن شافع الهاشمي القرشي المظلي أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد في غزة وزار بغداد وانتقل إلى مصر وتوفى بها . برع في الشعر واللغة والفقه والحديث . ومن مؤلفاته «الأم» في الفقه و«المسند» و«الرسالة» في أصول الفقه و«اختلاف الحديث» .

ومالك^(١) ، وأبو حنيفة^(٢) ، وجماهير الفقهاء ، أن ينقله على المعنى إذا فهمه . وقال فريق لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويساويه في المعنى^(٣) .

ويدرس ابن الصلاح^(٤) في مقدمته في علوم الحديث أنواع الحديث ، التي منها الصحيح والحسن والضعيف والمسند والمقطوع والمدلّس والشاذ والمعلل والمضطرب والموضوع والمقلوب . كما يدرس كيفية رواية الحديث وشرط أدواته ومعرفة كتابته وتقييمه . ولتقتبس بعض ما أورده في معرفة صفة مَنْ تُقبل ومَنْ تُردّ روايته ، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل .

يقول ابن الصلاح : « أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يُشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلماً بالغناً عاقلاً ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني والله أعلم . ونوضح هذه الجملة بمسائل :

١ - عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيب المعدّلين على عدالته ، وتارة تثبت بالاستفاضة ، فن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة ، استغنى فيه بذلك عن بيّنة شاهدة بعدالته تنصيماً ، وهذا

(١) الإمام مالك (٩٧ - ١٧٩ هـ . أى ٧١٥ - ٧٩٥ م .) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد وتوفى في المدينة . كان صلباً في دينه بعيداً عن الملوك والأمراء . ضرب ذات مرة بسبب وشاية . لم يذهب إلى الرشيد حينما سأله أن يأتي إليه ليحدثه وقال إن العلم يؤتى . وله « الموطأ » ورسالة في « الوعظ » و « تفسير غريب القرآن » .

(٢) الإمام أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ . أى ٦٩٩ - ٧٦٧ م .) هو النعمان بن ثابت النخعي الكوفي أبو حنيفة . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد ونشأ بالكوفة . مارس التجارة في صباه ثم انقطع للعلم والتدريس والإفتاء . لم يقبل وظيفة القاضي . سجن المنصور حتى مات لعدم قبوله ذلك المنصب ؛ كان قوى الحجة حمن المنطق والصورة كريماً جواداً . وله « المسند » في الحديث و « المحارج » في الفقه وهما مخطوطان .

(٣) الفزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : (المصدر المذكور) . ج ١ ص ١٦٨ .
(٤) هو عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، أحد علماء التفسير والحديث والفقهاء وأسماء الرجال . ولد في شرخان قرب شهر زور في ٥٧٧ هـ . أى ١١٨١ م . ، وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان ثم إلى بيت المقدس حيث ولى التدريس في إصلاحية . وانتقل إلى دمشق فولاه الملك الأشرف تدريس الحديث وتوفى فيها في ٦٤٣ هـ . أى ١٢٤٥ م . ومن مؤلفاته « كتاب معرفة أنواع علوم الحديث » الذي يعرف باسم « مقدمة في علوم الحديث » . وله « الفتاوى » و « فوائد الرحلة » و « أدب المفتي والمستفتي » .

هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه . . .

٢- يُعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثباً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بحديثه ، والله أعلم .

٣- التعديل^(١) مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فإن ذلك يُسخر المعدل إلى أن يقول لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا . . . وأما الجرح^(٢) فإنه لا يُقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله . . .

٤- اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين . فمنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات ، ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب^(٣) وغيره ، أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يُشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط في جرح راويه أو تعديله بخلاف الشهادات والله أعلم .

٥- إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل ، فالجرح مُقدّم لأن المعدل يُخبر عن ما يظهر من حاله ، والجرح يخبر عن باطن خفي على المعدل ، فإن

(١) التعديل هو ذكر الصفات الشخصية التي تجعل الراوي موضع الثقة والتصديق ، مثل الأشهر بنباهة الذكر واستقامة الأمر أو حمل العلم والعناية به ، والقول بأنه ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو حافظ أو ضابط .

(٢) الجرح هو ذكر العيوب الشخصية التي تسلب الراوي صفة العدالة مثل توجيه الظن إليه كالقول بأنه ضعيف أو ليس بشيء أو أن حديثه ضعيف أو غير ثابت أو كذاب أو ساقط الحديث أو لا يحجج به أو مجهول . . . أو إتيانه بما لا يليق كالركض على بردن أو التخط . . .

(٣) هو أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢ هـ - ٤٦٣ هـ . أي ١٠٠٢ - ١٠٧٢ م .) هو أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين . ولد في غزوة - بصيغة التصغير - بين الكوفة ومكة . نشأ في بغداد وزار مكة والبصرة والكوفة وغيرها وعاد إلى بغداد وانتقل إلى دمشق وصور وطرابلس وحلب ومات في بغداد . كان عارفاً بالأدب يقول الشعر ولوعاً بالمطالعة والتأليف . ومن مؤلفاته « تاريخ بغداد » و « الكفاية في علم الرواية » في مصطلح الحديث و « الرحلة في طلب الحديث » وهو مخطوط .

كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى ، والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم .

٦ - لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل فإذا قال حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتصرًا عليه لم يُكتف به . . . وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع ، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يُعرف بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب ترددًا . . .

٧ - إذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم . وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي يجعل ذلك تعديلاً منه له ، لأن ذلك يتضمن التعديل ، والصحيح هو الأول : لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فام يتضمن روايته عنه تعديله . وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليس قلدحاً منه في صحته ولا في روايته ، والله أعلم .

٨ - في رواية المجهول وهو في غرضنا هنا أقسام . أحدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً . وروايته غير مقبولة عند الجماهير . الثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور . فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ، ولا نعرف عدالة باضنه ، فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول . . .

٩ - اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يُكفّر في بدعته . فمنهم من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق ببدعته . . . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصره مذهب سواء أكان داعية إلى بدعته أم لم يكن . . . وقال قوم تُقبل إذا كان داعية إلى بدعة وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء . . .

١٠ - التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تُقبل روايته ، إلا التائب من الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها لا تُقبل روايته أبداً . . .

١١ - إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروي عنه ففناه ، فالخيار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال ما رويته أو كذب على أو نحو ذلك فقد تعارض

الجزمان ، والجاحد هو الأصل . فوجب ردّ حديث فرعه ذلك ، ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب ردّ باقي حديثه لأنه مكذّب لشيخه أيضاً في ذلك... ومنّ روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مُسَقَطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين . . .

١٢ - منّ أخذ على التحديث أجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . . . وترخّص آخرون في أخذ العيوض على التحديث وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . . .

١٣ - لا تُقبَل رواية منّ عُرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه ، كمنّ لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكن يحدث لا من أصل مقابل صحيح ، ومن هذا القبيل منّ عُرف بقبول التلقين في الحديث . ولا تُقبَل رواية منّ كثرت الشواذ والمناكير في حديثه . جاء عن شعبة^(١) أنه قال لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ . ولا تُقبَل رواية منّ عُرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح ، وكل هذا يحرم الثقة بالراوي وبضبطه . . .

١٤ - أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه ، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم ، لتعدّر الوفاء بذلك على نحو ما تقدّم . وما كان عليه منّ تقدّم . . . فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرّده ، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق والسخف . وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم ، وبروايته من أصل موافق لشيخه . . .

١٥ - في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل . وقد رتبها أبو حاتم الرازي^(٢) في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن . . .
أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب :

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي الواسطي ثم البصري أبو بطام (٨٢ - ١٦٠ هـ . أى ٧٧٦ - ٧٠١ م .) من أئمة رجال الحديث ، ولد ونشأ بواسط وسكن البصرة حتى وفاته . وهو أول من فنش بالعراق عن أمر المحدثين . وكان عالماً بالأدب والشعر . وله كتاب « الفرائب » في الحديث .
(٢) هو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التيمي الحنظلي الرازي أبو محمد المعروف بابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ . أى ٨٥٤ - ٩٣٨ م .) وهو من كبار الحفاظين للحديث . ومن تصانيفه « التفسير » و « المسند » و « الجرح والتعديل » .

الأولى ، إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ، فهو مِمَّنْ يُحتج بحديثه . قلت : كذا إذا قيل ثَبَّتْ أو حجة وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط ، والله أعلم .
والثانية ، قال ابن أبي حاتم : إذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهو مِمَّنْ يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، وهي المنزلة الثانية . قلت هذا كما قال ، لأن هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط ، فيُنظر في حديثه ويُختبر حتى يُعرف ضبطه ، وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع ، وإن لم يُستوف النظر المعروف لكون ذلك الحدِّث في نفسه ضابطاً مطلقاً ، أو احتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحدِّث ، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره . . .

الثالثة ، قال ابن أبي حاتم : إذا قيل شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يُكتب ويُنظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .

والرابعة : قال إذا قيل صالح الحدِّث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار . . .
وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب :
أولها ، قولهم ليس الحدِّث . . . فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً . . .
الثانية ، قال ابن أبي حاتم إذا قالوا ليس بقوى ، فهو بمنزلة الأول في كَتَبَ حديثه ، إلا أنه دونه .

الثالثة ، قال ابن أبي حاتم : إذا قالوا ضعيف الحدِّث ، فهو دون الثاني ، لا يُطرح حديثه بل يعتبر به .

الرابعة ، قال إذا قالوا متروك الحدِّث أو ذاهب الحدِّث أو كذاب ، فهو ساقط الحدِّث ، لا يُكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة . . .

ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب ، قولهم فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان متقارب الحدِّث ، فلان مضطرب الحدِّث ، فلان لا يُحتج به ، فلان مجهول ، فلان لا شيء . فلان ليس بذلك وربما قبل ليس بذلك القوى ، فلان فيه أو في حديثه ضعف ، وهو في الجرح أقل من قولهم : فلان ضعيف الحدِّث ، فلان ما أعلم به بأساً ، وهو في التعديل دون قولهم لا بأس به * .

* رستم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ١٠٧ - ١٢٣ .

ومما يفيد في النقد الباطني السلبى - أو في العدالة والضبط - الإمام بعض ما أورده ابن خلدون في مقدمته من الآراء الخاصة بالبحث في التاريخ في نطاق دراسته للمجتمع الإنسانى . فهو يحاول أن يتجنب الأخطاء التى يقع فيها المؤرخ . بتحديد العوامل التى تؤدى إلى الوقوع فى الخطأ ، فيذكر أنه « لما كان الكذب متطرفاً للخبر بطبيعته . وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب . فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال فى قبول الخبر ، أعطته حقه من التمحيص والنظر ، حتى يتبين صدقه من كذبه . ومن الأسباب المقتضية لكذب فى الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ، ومنها الذهول عن المقاصد . ومنها توهمه الصدق . ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع ، لأجل ما يُدخلها من التلبس والتصنع . ومنها تقرّب الناس فى الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب ، بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك ، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة * » .

ويروى ابن خلدون أنه لا بد للمؤرخ من معرفة طبائع العمران . لأن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصّه فى ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله . فمعرفة طبائع العمران تساعد المؤرخ فى تمحيص الأخبار ، وفى تمييز الصدق من الكذب . وينبغى أن يكون ذلك سابقاً على التمحيص بتعديل الرواة ، ولا يُرجع إلى تعديل الرواة حتى يُعلم أن ذلك الخبر فى نفسه ممكن أو متبع . وما كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر فى أمر تعديله وتجريحه . وبذلك يستطيع المؤرخ أن يميز بين الصدق والكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه .

ومع ذلك فإن ابن خلدون نفسه لم يُراعِ فى كتابه المسمى « العبر وديون المبتدأ والخبر » الدقة فى تطبيق آرائه . فوقع فيما دعا إلى تجنبه من عوامل الخطأ والخضوع للمؤثرات المختلفة .

ويوضح هذا كله صعوبة دراسة التاريخ بعامه . وصعوبة النقد التاريخى بخاصة ، والذي بغيره لا يمكن أن تتم كتابة التاريخ ، على الرغم من محاولة الكاتب وجهده وسعيه إلى بلوغ ذلك . ويتضح بهذا - وبغيره - أن دراسة التاريخ ليست أمراً سهلاً ، إذ تقتضى كثيراً من البحث والتحري والأناة والصبر للوصول بقدر المستطاع إلى الحقيقة التاريخية . كما أشرنا إلى ذلك غير مرة .

* ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد والى الدين : المقدمة . القاهرة ، ١٩٣٠ ص ٢٩ .
منهج البحث التاريخى